مسيرة الوفاق .. وهيبة الدولة

منيرأحمد قائد

● بدا التغيير الإيجابي في المشهد السياسي الوطني واضحاً وملموساً وتمضي حركته، رغم كل المعوقات والصعوبات وذلك بما تم تنفيذه حتى الآن من بنود الآلية التنفيذية للمبادرة الخليجية، وفي إطار الإنجازات المحققة تبنى الثقة بين أطراف حكومة الوفاق باتجاه تعزيز الإرادة السياسية الواحد لإنجاح المرحلة الانتقالية وولوج عهد تاريخي جديد، وبتشكيل حكومة الوفاق يفترض انتهاء مبررات الخصومة والصراع السياسي بين الأطراف السياسية المشاركة فيها وغدت في ظلها معنية وملزمة أمام الشعب التعامل مع كل القضايا المتصلة بمهام الحكومة بمنطق الدولة والنظام والقانون وبما يضمن استعادة كل هيبتها ونفوذها باعتبارها دولة كل أبناء المجتمع وأن يؤدي تكامل الأداء للوزارات وكل الجهات الحكومية إلى معالجة حالة الاغتراب المفتعلة بين الدولة والمجتمع والقضاء على ظواهر الاحتقانات فيه أياً كان نوعها التي نتجت عن التعبئة السياسية المغلوطة والمضرة بالوحدة الوطنية ووحدة النسيج الاجتماعي، وقد كان واضحاً خلال فترة الأزمة السياسية أن الدولة تعرّضت لتهديدات وحالة ضعف لا يخدم المجتمع ومصلحته وكل أبنائه ومع ذلك ما زالت الدولة قائمة ودافع عنها أبناء المجتمع بثقافتهم الموحدة ووعيهم الجمعي بمصلحتهم وتتمثل في هذه اللحظة أن يجسّد الوفاق الوطني عملياً في كل تكوينات إدارة الشأن المجتمعي وعلاقة الدولة بالمجتمع وبعلاقة الأفراد مع بعضهم وتنظيمات وفعاليات المجتمع مع بعضها بعيداً عن التكتيك وتوزع الأدوار أو أي مشاريع متناقضة ومتصادمة مع اتفاق التسوية السياسية المتمثل بالمبادرة وآلياتها التنفيذية الذي يُعتبر اتفاقاً دولياً ومسنوداً بتأييد ودعم المجتمع الدولي والقوى الإقليمية، فهذا الاتفاق يؤسس بتنفيذه كاملاً أرضية صلبة لتشييد قواعد متينة باتجاه الانتقال لواقع جديد وأفضل إذا أحسنا وأجدنا كيمنيين إدارة واقعنا الوطني بكل مشكلاته وتحدياته وقضاياه وفق استراتيجيات وطنية بعيدة المدة مستوحاة من هذا الواقع، ولا شك أن أي محاولات لإعاقة وعرقلة سير تنفيذ الاتفاق المتمثل بالآلية التنفيذية للمبادرة ستفشل وستمضي مسيرة الوفاق الوطني وفي إطارها سيفرض الواقع بمكونات قوته آليات إخراجية متسقة مع هذه المسيرة وغاياتها بما يؤدي إلى تحقيق التغيير الحقيقي بكل أبعاده الوطنية والإنسانية، لذلك يقدر أبناء الشعب ما تحقق من إنجازات في سياق تنفيذ المبادرة وآلياتها من تشكيل الحكومة وإنجازها مشروع برنامجها وتشكيل اللجنة العسكرية لتحقيق الأمن والاستقرار وما حققته ميدانياً والتحضيرات لإجراء الانتخابات الرئاسية المبكرة في 21 فبراير القادم، وفي هذه الجزئية علينا أن لا نقلل من أهمية هذه الانتخابات كونها ستتم بصورة توافقية بين المؤتمر وحلفائه والمشترك وشركائه على مرشح توافقي لمنصب رئيس الجمهورية هو الأخ المناضل/ عبدربه منصور هادي – نائب رئيس الجمهورية – بل يتوجب على كل أبناء الشعب ممن يمتلكون حق الانتخاب أن يتفاعلوا ويمارسوا حقهم في هذه الانتخابات التي ستأتي في إطار الحفاظ على منجز النظام الديمقراطي وتطوير النهج الديمقراطي، كما أنه يجب على كل وسائل الإعلام وكل الوسائط الاتصالية والأحزاب والتنظيمات السياسية ومنظمات المجتمع المدني أن تكثف منذ هذه اللحظة بالأهمية الوطنية البالغة لهذه الانتخابات.

ومن جانب آخر ينتاب المجتمع القلق من استمرار بعض المواقف والممارسات التي يفهم منها أنها قد تشكّل إعاقة لسير تنفيذ الآلية التنفيذية ومنها عدم عودة أعضاء مجلس النواب المنتمين للقاء المشترك وشركائه وكتلة المستقلين لمحضر جلسات المجلس حتى كتابة هذه التناولة، وكذلك استمرار بعض وسائل الإعلام المختلفة المحسوبة على بعض أطراف العمل السياسي الموقعة على المبادرة وآلياتها التنفيذية في تبني خطاب إعلامي وسياسي لا يتسق مع روح الوفاق الوطني ومسيرته التي انطلقت بهذا الاتفاق، وكذا استمرار المظاهرات ورفعها شعارات استفزازية وانفعالية متشنجة لا تعبّر عن فهم ووعي بالغايات الوطنية لمسيرة الوفاق والإستراتيجيات الوطنية المتصلة بها، خاصة أنه لا يوجد خلاف بين أبناء المجتمع حول التغيير، بل إن الوطن بحاجة إلى ثورة تغييرية شاملة تجدد روح الثورة اليمنية (سبتمبر – أكتوبر) وهذه الثورة المنشودة بحاجة إلى فكر وطني إبداعي جديد ورؤية وطنية واضحة وبروز قوى جديدة بعقلية جديدة ومشروع وطني جديد لتقود التغيير الذي يمضي وفق منهجية ومنهج وتعلو في حركته ومسيرة تحقيقه القيم والمبادئ والأخلاقيات الوطنية والإنسانية القائمة والجديدة، وهذه الثورة تحتاج إلى عدم تقزيم الأهداف وتشويه الغايات وتجاوز حقائق ومعطيات الواقع والاستجابة لنوازع الثأر والانتقام، لهذا فإن تنفيذ اتفاق المبادرة وآلياتها التنفيذية ليس منفصلاً عن استراتيجيات وطنية عميقة وشاملة كما أنه سيظل متأثراً سلباً أو إيجاباً بمتغيرات قادمة وتطورات وأحداث مرتقبة وطنياً وخارجياً لكن تنفيذه سيعبر باليمن وأبنائه إلى انطلاقة تنفيذ مشروع وطني إنساني حضاري جديد يجمع عليه ويلتف حوله كل أبناء الشعب المتهيئين له كما يحكي عن ذلك واقعهم الوطني والمجتمع وتطلعاتهم وطموحاتهم وأمانيهم.

وعلى صعيد آخر لا نغفل حاجة اليمن في هذه اللحظة للمساعدات من الأشقاء والأصدقاء والمجتمع الدولي لتجاوز آثار الأزمة ونقدّر جهود قيادتنا السياسية وحكومة الوفاق الوطني بهذا الشأن، لكنه بالمقابل يقع على عاتق الحكومة أن تبدأ وفق استراتيجيات وسياسات وخطة وبرامج في عملية بناء الاعتماد على الذات والاستثمار الأمثل للقدرات والإمكانيات والمقدرات من ثروات طبيعية ومعادن وغيرها وتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة.

إلى معالي وزير الإعلام...

أستاذنا القدير/ علي العمراني – وزير الإعلام – إنني لم أتشرّف بلقاء مباشر مع معاليكم ولكنني عرفتكم من خلال كتاباتكم الصحفية الوطنية العميقة منذ سنوات واستبشرنا خيراً بتصريحاتكم القوية والمؤثرة بعد أدائكم لليمين الدستورية.. وقد طالعتنا بعض الصحف والمواقع الإلكترونية قبل أيام عن توجيهكم بتوقيف بعض القيادات والكوادر الإعلامية.. فنناشدكم إذا كان ذلك صحيحاً أن تعيدوا النظر في هذه التوجيهات لأن الموظف ينفّذ سياسة الحكومة وفي ظل تقلّد معاليكم لقيادة الوزارة نتطلع إلى خطاب إعلامي وطني جديد ينمي الوعي الوطني ويعمّق المحبة والإخاء والوئام والسلام بين أبناء الوطن الواحد، وفي ظل سياسة الوزارة في حكومة الوفاق يلتزم كادرها بها وتنفيذها لا يتطلب أن يوقف أي موظف عن عمله إلا وفق القانون.

أبين تتألم

معين النجري

■ (نريد العودة إلى بيوتنا) قالها زميل أبيني قديم بمرارة تحمل الكثير من المعاناة الحقيقية التي لا ينتظر من ورائها مكسباً سياسيا ولا انتصاراً جماهيريا ولا ظهوراً إعلاميا على شاشات الفضائيات، فقط يريدون العودة إلى بيوتهم .

أليس هذا المطلب مشروعا بل ومقدسا عند كل البشر على هذا الكوكب ؟ بكل تاكيد لا أحد يمكن أن يجيب بـ"لا" .

إذن ليعلم الجميع ان هناك في أبين مأساة مسكوتاً عنها من قبلنا جميعا، التمعن في تفاصيلها يكشف لنا مستوى إنسانيتنا الحقيقي وكم نحن بحاجة إلى إعادة ترتيب أولوياتنا بحسب المعايير الأخلاقية والإنسانية . خاصة العاملين في وسائل الإعلام بكل أطيافها وألوانها.

نحن المهووسون بمتابعة تقاسم السلطة في صنعاء وأخبار الوزراء الجدد ورفع المتارس والحواجز من الشوارع، ونسينا أن لنا أهلاً يباتون في العراء أو في منشآت حكومية يفتقدون لأبسط مقومات الحياة.

نساء وأطفال وشيوخ لهم بيوت عامرة في قراهم ومدنهم إضطروا لتركها إثر معارك عنيفة دارت رحاها على رؤوسهم بين تنظيم القاعدة والجيش الوطني، حرب لم تترك لهم خياراً سواء ترك المنازل والمزارع والمحلات التجاريه وحلهم وحلالهم واللجوء إلى العراء أو إلى مراكز إيواء لن تكون أبدا بديلة عن ما تركوه .

أشهر مرت وما تزال مئات الأسر تتجرع ألم ومعاناة التشرد والعوز لأبسط مقومات الحياة ونحن في وسائل الإعلام غارقون في تداعيات وانعكاسات الأزمة السياسية.

ننتظر ببلاهة لما سينطق به شركاء الوفاق الوطني لنتسابق في تفسير كلماتهم وتأويلها وتحليلها بحثا عن كسب رضى هذا الطرف أو ذاك .

نعم .. لقد جنب هؤلاء انزلاق البلاد إلى الهاوية، وصحيح أن ترفيع المتارس وإزالة مظاهر التوتر شيء مهم، وبالتاكيد سيكون إخلاء المدن من المسلحين وإعادة الحياة إلى طبيعتها عملا عظيما. لكن كل ذلك ليس أكثر أهمية من وضع حد لمعاناة أهلنا في أبين والعمل بجد ومصداقية من اجل سرعة إعادتهم إلى بيوتهم . فالاهتمام بتطبيق المبادرة الخليجية وآليتها المزمنة لا يعني تجاهل آلاف المشردين في محافظة أبين.

فالتوقيع على المبادرة وتشكيل حكومة الوفاق الوطني وكل الخطوات التي تم تنفيذها على الأرض إذا لم تقدم حلا عاجلا لمنكوبي أبين فهي بكل تأكيد لا تعنيهم في شيء . ومثلما يقول المثل العالمي " ما ينفعني اتساع العالم إذا كان حذائي ضيقا.

فالأطفال هناك لا يعنيهم أبداً من يجلس على كرسي وزارة التربية والتعليم أو التعليم العالي لكنهم يفكرون يوميا بحنين جارف بالعودة إلى مدارسهم، وكذلك هم آباؤهم وأمهاتهم لن يهتموا بنسب المحاصصة بين الأحزاب بقدر ما يفكرون ويتمنون انفراج أزمتهم وعودتهم إلى ديارهم سالمين ويكفي ما عاشوه من معاناة وتعب .

إنني أكتب هنا وأنا اشعر بكم هائل من تأنيب الضمير وكأن لي يداً فاعلة في كل هذا الألم . ربما أتحمل جزءاً من الوزر، وكلنا نتحمله لأننا انشغلنا عن هذا الوضع الإنساني الحرج بصراعنا السياسي، لكن بعد المبادرة والتطبيع التدريجي للأوضاع لم يعد لنا عذر .

أبين تتألم ويجب أن نقف معها ونتحمل جميعا المسئولية عن كل هذا الوجع .

كافئوا شعب الحكمة والإيمان

مصلح صالح المرهبي

● تفاءلنا خيراً بتشكيل حكومة الوفاق الوطني ومباشرة أعضاء مجلس الوزراء لمهامهم في الوزارات المعينين فيها، وأيضاً تم تشكيل اللجنة العسكرية وتحقيق الأمن والاستقرار التي باشرت عملها ومهامها وقيامها بإزالة وإخلاء المتاريس والأكياس الترابية والخنادق والمظاهر المسلحة من العسكريين والمدنيين في الشوارع الرئيسية والفرعية والأحياء والمناطق بالعاصمة وإعادة الجنود إلى ثكناتهم العسكرية قبل يناير2011 م والقبائل المسلحين إلى قراهم ومناطقهم، وبدأ سكان العاصمة يتنفسون الصعداء ويمارسون حياتهم اليومية ومهامهم الرئيسية بشكل طبيعي نهاراً جهاراً.

إلا أنه وبقدر ما استبشر مواطنو العاصمة وفرحوا فرحاً كثيراً وشعروا بسعادة لا توصف بانتهاء الأزمة التي مر بها الوطن على مدى أكثر من عشرة أشهر والتي أثقلت كاهلهم خلال تلك الفترة الماضية، ولكن "يافرحة ماتمت"، حيث لا يزال هؤلاء المواطنون يعانون ويقاسون ويتجرعون المرارة جراء انقطاع التيار الكهربائي ليلا ونهارا وبشكل متواصل ومستمر، نتيجة ضرب الأبراج الكهربائية من قبل الخارجين على القانون والذين هم مجردون من كل القيم والأخلاق والأعراف اليمنية ولا يراعون في الله إلا ولا ذمة باقترافهم تلك الأعمال التي لا تمت بصلة للدين الإسلامي الحنيف.

والمشكلة أكثر أنه حتى وإن جاء التيار الكهربائي فلنصف ساعة أو أقل وهذا بحد ذاته مصيبة حيث يؤثر تأثيراً سلبياً على المواطنين واستمرار «طفي لصي» لأكثر من ست إلى سبع مرات يومياً يؤدي إلى خراب الأجهزة الكهربائية وتلفها من الثلاجات والغسالات والتلفزيونات والكاويات والمكانس وغيرها من الأجهزة، إضافة إلى أن المواطنين يعانون ظلاماً دامساً طوال الليل، فما هو الذنب الذي اقترفه هذا المواطن؟ وهل قدره أن يعيش هكذا؟!!

وكما يقول المثل القائل: (ياهارب من الموت إلى حيث تموت) حيث أصبح هذا المواطن بين كماشة الكهرباء التي لا ترحم في الليل الحالك الظلام ولا في النهار حيث يأتي إليك موزع فواتير الكهرباء التي أيضاً لا ترحم أحداً نهاية كل شهر، وفي هذه الحالة نجد أن هذا المواطن المغلوب على أمره والذي لا حول له ولا قوة لا يدري ماذا يقول ولا ماذا يفعل إلا مد يده إلى السماء متضرعاً إلى الله عند كل صلاة بقوله: يارب فرج كربتي ويسّر أمري ونوّر طريقي ...الخ.

ألا يكفي أبناء الشعب اليمني العظيم صبرهم ومعاناتهم وثباتهم طوال أشهر الأزمة العجاف التي مر بها الوطن خلال الفترة الماضية؟

فالواجب على الدولة وحكومة الوفاق الوطني أن تكافئ هذا الشعب على صبره وثباته ولو بجزء بسيط من الحمل الثقيل الذي يتحمله ويكابده ويعانيه في معاشه وعيشته ونهاره وليله، مثلا كأن تنهال على المواطنين فواتير الكهرباء والماء نهاية كل شهر سواء في السلم أو الحرب وسواء التيار الكهربائي موجوداً أو غير موجود "مقطوع" والماء كذلك، فلو أن الحكومة الحالية "حكومة الوفاق الوطني" تقوم بإعفاء المواطنين من تسديد فواتير الكهرباء والماء خلال العشرة الأشهر الماضية أي أشهر الأزمة، ومن سدد فواتير الماء والكهرباء خلال تلك الأشهر العجاف يتم إعفاؤه من التسديد لمدة عشرة أشهر قادمة كمكافأة لهذا الشعب على ما تحمله وعاناه وقاساه في الفترة الماضية وهذا يعتبر أقل واجب على الدولة والحكومة لهذا الشعب العظيم الذي لولاه لما وجدت الدولة ولا الحكومة.

عشم الشعب «2 - 2»

عبدالخالق النقيب

■ الشعب الرؤوم بصبره وحلمه ليس لديه أي نية للتعجيز ومراده لا يتطلب تحقيقه معجزات إلهية أو عصاً سحرية كعصا موسى، وغير متعشم بما صنعه الجن للملك سليمان قبل أن يرتد إليه طرفه فيجد الشعب نفسه يعيش في يمن يغصّ بناطحات السحاب، ويعجّ بالبورصات النقدية وتنقله التقنية كل لحظة إلى طور جديد، ولا أظن أحداً قد سمع أن الشعب مصرٌ في أن تتحول مدنه الساحلية الغنية بيئية متنوعة والتي تمتد على ضفاف البحر الأحمر وباب المندب والمحيط الهادئ في عشية وضحاها إلى مدن حرة تضاهي مدن دبي وسنغافورة.

■ ما ينتظره الشعب ببساطة متناهية لحظة بريئة يطلق فيه الظلام طلاقاً بائناً لا رجعة فيه، وأن يتحرر الليل من الأضواء الخافتة التي تبعث على الوحشة والضيق والكآبة، وتفرض عليه العيش في أجواء الزمن العتيد حتى تناسى تماماً أنه في عصر الفيسبوك والتيوتر واليوتيوب وشاشات اللمس.

■ ينتظر الشعب أن يتخلى عن بائع الشموع ويشهد مهرجاناً تغلق فيه مصانعها إلى الأبد، سيما وقد جنى أصحابها من الأرباح ما يغنيهم عنها، وحصدوا من الأموال ما يكفيهم للعيش مترفين لعشرات السنين لما حظيت به الشموع بفوارق أسعار لم تحظَ به أسواق الذهب والنفط مقارنة بحجم رأس المال والأزمات المالية المتلاحقة، وفي زمن انقرضت فيه الشموع ولم تعد موجودة إلا في اليمن والأماكن الرومانسية في الدول الأخرى.

■ يتعشّم الشعب في أن يفيق من كوابيس المولدات الكهربائية (المواطير) وأن يخلص من شخيرها الذي أصم الآذان واستباح سكينة الليل وانتزع هدوءه الساكن، يريد الشعب أن يخلد للنوم قرير العين مرتاح البال بمنأى عن مخاطر المولّدات الكهربائية (المواطير) التي فتكت بحياة الكثيرين وحصدت أرواح أسر بكاملها في مشهد مأساوي مفجع وصورة أخرى من الصور التي أفرزتها لنا الأزمة التي لن تنمحي من ذاكرة الشعب لمجرد انقشاع الأزمة وتلاشيها.

■ يتلهف الشعب لعودة الماء العود المحمود، أساس الحياة وحق يمنحه البقاء وليس لأحد أن ينازعه فيه، فيريد أن يظفر بها ويجد ما يكفيه منها دون الاتصال بصاحب (الوايت) أو الاستعانة بمضخة الدينمو الكهربائية (بمبة شفط) يريد أن يحصل عليها دون أن يعكّر مزاجه اللجوء لاستخدام وسيلة تعبئة الأواني والدباب الفارغة من مياه المساجد، أو يضطر أحياناً كثيرة لسؤال الجيران، فالشعب قد ضاق ذرعاً من شح الماء ولم يعد ثمّة سبب يقنعه بانقطاعها أياً كانت المبررات التي ينتحلها (المسئولون عنها).

■ ما يتطلّع إليه الشعب على المدى القصير أن يصحو يوماً وقد انبلجت التعقيدات المتكررة حول المشتقات النفطية والبنزين والغاز المنزلي، ويحلم الشعب البسيط بصباح تشرق فيه الشمس على سلع تموينية بأسعار ما قبل الأزمة، وتخضع لرقابة صارمة، فالتجار من زمان معجبون بمعادلة (ما ارتفع سعره والله ما عد ينزل).

■ إن كان من عشم أخير للشعب فما يسمعه بين الفينة والأخرى عن أولويات وبرامج وخطط تعلن عنها حكومة الوفاق الوطني أن تتحرر على أرض الواقع بكيفية استثنائية فورية وأن لا تظل حبيسة الأدراج والدهاليز المثخنة بالملفات، وأن لا تبقى رهينة للروتين الممل والممطوط، وضحية للمعوقات والعثرات المصطنعة، فالشعب على يقين بأن المرحلة حاسمة وأن الإرادة القوية وحدها ستقطع دابر التبريرات الهوجاء التي لم يعد يرغب حتى بالسماع لها.. فلو حملت الجبال ما حمل هذا الشعب من مآس ومحن تحت مسوغات الصبر لانهارت جبال الدنيا بأسرها واندثرت.

اجتثاث الفساد مسؤولية الجميع

عبد السلام الحربي

■ يعتبر الفساد بكل أشكاله آفة خطيرة وأداة تدمير ومعول هدم في حياة أي مجتمع من المجتمعات وعامل إخفاق على عملية التنمية الاقتصادية واتساع رقعة الفقر وانتشار البطالة، وإضعاف قدرات الدولة في تحقيق تنمية اقتصادية شاملة وإحداث نقلات نوعية من التقدم والنهوض الحضاري في مختلف المجالات ، إضافة إلى ما تمثله آفة الفساد من تضاؤل وإضعاف وعرقلة في اتجاهات الحكومة والدولة في المضي نحو تحقيق الأهداف ذات الصلة والارتباط وتأمين المساواة وتحقيق العدالة بين أبناء الشعب، بالإضافة إلى ما يمثله وجود الفساد من أضرار كبيرة على الخزينة العامة للدولة وتدني نسبة الموارد المخصصة والبرامج الاستراتيجية في إنشاء وتمويل البرامج الخاصة بالتنمية الاقتصادية وبعملية الاستثمار المحلي.

■ وانطلاقاً من حرص بلادنا في إيجاد شراكة حقيقية مع منظمات المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم العالمي للفساد الذي صادف هذا العام في الـ9 من يسمبر ٢٠١١م باعتبار بلادنا شريكاً أساسياً وفعالاً في هذا الجانب.. وطالما وبلادنا وشعبنا في بداية مرحلة جديدة في ظل حكومة الوفاق الوطني والانتقال السلمي للسلطة فإن المسؤولية الوطنية تتطلب من الجميع في الحكومة إعطاء هذا الجانب الأولوية ضمن الأجندة والإصلاحات الشاملة في المرحلة المقبلة وعلى الجميع أن يدرك أن الظروف الصعبة التي مرت بها بلادنا خلال الأشهر الماضية من عمر الأزمة السياسية تستوجب من كافة الجهات المعنية في الحكومة والهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد العمل على إيجاد شراكة حقيقية ومجتمعية ومنظومة متكاملة بين الجهاز الحكومي وبين أبناء الشعب في مكافحة الفساد واجتثاثه من منابعه بما يضمن توظيف الموارد المتاحة في التنمية الاقتصادية الشاملة والتطبيق الأفضل لاستراتيجية مكافحة الفقر والبطالة وذلك لن يتحقق إلا من خلال تطويق منابع الفساد واجتثاثه من جذوره وإنهاء مظاهر الفساد المتمثلة في الرشاوى واستغلال الوظيفة العامة والمال العام في الحصول على بعض الوظائف الهامة لبعض المقربين وأصحاب الوساطات بحيث تكون نقطة البداية والانطلاق في المرحلة الحالية نحو البناء والإعمار والنهوض الحضاري بالوطن في شتى المجالات في ظل أجواء خالية ونزيهة من الفساد والمفسدين.

■ ولكي يتم إنهاء الفساد والقضاء عليه فلابد من أن يبدأ المسؤولون في مرافق وأجهزة الدولة بأنفسهم وأن يكونوا منزهين وخاليين من أي فساد وأن يؤدوا عملهم بالشكل المطلوب كل بحسب عمله وبحيث يكون الرجل المناسب في المكان المناسب سواء كان طبيباً أو مهندساً أو مسؤولاً على مؤسسة أو منشأة حكومية أو وزيراً أو مدرساً أو جندياً أو ضابطاً، وذلك سيتم القضاء على مظاهر الفساد أيا كانت إذا أدى كل شخص عمله بدين وذمة وضمير وأمانة وإخلاص وسينتهي الفساد تماماً وإلى الأبد إن شاء الله.